الاستثمار فى مصر أيد... بأيد

كنا قد تعرضنا فى مقالنا السابق إلى إن منظومة السياحة يدخل فى مكوناتها مجموعة عناصر وإذ نتخير اليوم منها عنصرا فأنى أراه من أهم العناصر الجالية للسياحة وهو عنصر ثقافة السياحة.حيا الله المحروسة بالكثير من الخبرات والنعم والفضل حتى اسم مصر (Egypt) ما ينطق إلا ونجد عند سامعه حالة من الشجن.فالاسم فقط مثير ومتسوق سياحى استثماري عالمى وما علينا إلا حسن التخطيط والتجهيز والممارسة.لاشك إن الاستثمارات على ارض مصر فى المرحلة الحالية تنمو وبشكل اضطراري تصاعدى..وهذا النمو له أسباب عديدة..أهمها المحاولات الإدارية الجادة فى تهيئة المناخ الجيدة لهذه الاستثمارات..وقد يكون هذا مرضى للمعنيين به والمسئولون عنه.. لكن الأمر بالنسبة للعارفين بطبيعة المجالات الاستثمارية المختلفة ووفرتها (السياحية – الزراعية – الحيوانية - السمكية – الصناعية فى النقل والطاقة وتكنولوجية المعلومات والاتصالات والتجارة) وقدرة السوق المصرية والعربية والأفريقية والاسياوية حتى استيعاب أضعاف هذه الاستثمارات الموجودة حاليا على ارض مصر.. سواء كانت برأس المال المحلى والأجنبي.. فإننا مازلنا على أول الطريق..ونحتاج لبذل المزيد من الجهد للتخطيط وإتاحة فرص أكبر وتهيئة مناخ أفضل فى ظل الاقتصاد الحر والاستثمارات المشتركة.. ورغم أن الوزارات المعنية بتنمية الاستثمارات لا تألق جهدا فى تطوير آلياتها..وتفعيل خططها لتحقيق مناخ أفضل لجذب الاستثمارات..إلا أن هذه المجهودات يراها راس المال المحلى تركز أكثر على رأس المال غير المحلى.. وعليه ينعكس ذلك على كيفية التعامل ونوع التسهيلات التى تقدم للطرفين.

إن هذا المجهد المبذول فى جذب رأس المال غير المحلى للاستثمار فى مصر عليه أن يوازى مع الجهد الذى ينبغى أن يتحقق لتشجيع رأس المال المحلى للاستثمار ضمن خطط الدولة للتنمية الشاملة لكى نحقق منه طموحاتنا المشتركة فى التنمية.. والحد من البطالة.. وقوة الجنية المصرى.. فيجب أن نركز على تهيئة أفضل لمناخ الاستثمار برأس المال المحلى وتشجيعه على الظهور إلى النور.. وخاصة بعد أن تأكد لدينا إننا نملك سيولة نقدية عمياء..وهى مليارات منتثرة.. قد تؤدى إلى ضعف أهداف التنمية سواء بعد استثمارها.. أو باستثمارها العشوائي غير المنسق.. ويكفى المتابع ما يسمعه أو يقراه عن عودة وانتشار توظيف الأموال فى كافة الأقاليم أو عمليات الاحتكار أو الاتجار فى سلع قومية خدمية وضرورية للإنتاج أو حيوية للفرد فى المجتمع..بما لا يخدم باى حال المشروع القومى أو خطط الدولة على تنمية الموارد.. أو رفع مستوى المعيشة.. أو الحد من البطالة.. أو تنشيط الصناعات..والصادرات. لذلك نرى ضرورة التخطيط بشكل أوسع وبرؤية شراكة بين أجهزة الدولة ورأس المال المحلى لدى الأفراد والشركات للاستثمار المتوازي مع التخطيط الشامل للتنمية الأفقية..وإن كان تفعيل دور مكاتب الاستثمار فى الأقاليم غير كاف فلا مانع من فتح مكاتب جديدة تقوم بتحقيق هذا الغرض فى كافة الأقاليم.. وتكون من اولويات مهامها.

أولا: طرح المشاريع الاستثمارية التى تخدم الدولة والمستثمر ضمن خطط التنمية بالمحافظة ورسم خريطة الاستثمار فيها.

ثانيا:إعداد دراسات جدوى للمشروعات كى تساعد المستثمرين على اكتشاف الهدف وإيضاح الرؤية والقيمة الربحية.

ثالثا:يفضل إن تبدأ هذه المشروعات من رأس مال يساوى المليون جنية فقط حتى تتاح الفرصة للمشروعات الصغيرة والشركات الفردية بشكل أوسع.

رابعا: إن تكون هناك دراسات قانونية لإمكانية الدمج والتوفيق والمشاركة فى المشروع الواحد بين المستثمر (شركة الفرد) أو (شركة الفرد) الأخرى.. أو بين البنك والمستثمر.

خامسا:التعاون المستمر فى إرشاد المستمر وتزويده بالاستثمارات الفنية والمالية والتسويقية والقانونية الأزمة للمشروع

سادسا:طرح خريطة الاستثمارات المحلية إقليميا بهذه المكاتب وإعلانها فى وسائل الإعلام المختلفة.

سابعا:خلق مناخ من الثقة والجدية فى إطار من الشفافية وإعطاء فرصة اكبر من التسهيلات الانتمائية والضريبية والإعلامية والتسويقية.حتى يتحقق الدفع الأكبر للصالح العام صالح المواطن الفرد.. ويكون عبء تنشيط الاستثمار والتنمية والقضاء على البطالة والحد من ارتفاع الأسعار ورفع مستوى المعيشة مسئولية مشتركة..